

الصراع العثماني الأوروبي خلال القرن 19م وانعكاساته على الممتلكات العثمانية

د. عبد القادر مولاي*

ملخص:

منذ نهاية القرن 18م عرف عالم البحر المتوسط أحداثا تاريخية مثل حركة التنوير وقيام الثورة الفرنسية (1789م) لتعيش أوروبا في القرن 19م عصر وعهد الهيمنة السياسية والسيطرة الاقتصادية والقوة العسكرية المدججة بالأسلحة والمعدات الحربية الحديثة، ومؤتمر برلين (1878م) حول تقسيم بقية ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول العظمى آنذاك وما جرى في العقد الأخير من القرن 19م من تكالب إستعماري على بقية دول العالم غير المستعمرة منها الدولة العثمانية أين تقرر فيه مصير الشعوب غير الأوروبية بقيادة كل من بريطانيا، وروسيا، والنمسا وبروسيا، وعلى ضوء هذا التقسيم نطرح الإشكالية التالية: هل العلاقة بينهما من الناحية الاقتصادية وسياسة الجبال الحيوي ونجح الفتح للدولة العثمانية متوازنة بينهما أم لا؟ وعلى أي أساس قامت هذه العلاقة؟ ومدى إنعكاس هذا المبدأ على البلاد العربية عامة؟ والجزائر بصورة خاصة؟.

ماهو معروف تاريخيا أن العلاقة بين هذه القوى قامت وتمت على أساس مبدئين مبدأ قوة الجيش وسياسة الأحلاف والمعاهدات وما إنجر عنها من بنود مجحفة في حق الشعوب والدول المتأمرة عليها ومبدأ السيطرة والهيمنة الاقتصادية، إلى جانب المستوى والتقدم الحضاري الذي وصلت إليه بفضل الثورة الصناعية التي شهدتها وعرفت تلك الدول الأوروبية وهي الدرجة التي لم تصل إليها لا الدولة العثمانية ولا البلاد العربية والإسلامية منها،

* أستاذ محاضر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ جامعة الجزائر 02

حيث بقيت منذ القرن 16م حتى القرن 20م معتمدة في حياتها على سياسة الفتوحات والتوسع سواء في أوروبا أو في بلاد المشرق والمغرب العربيين.

هذه الدرجة والمستوى في التفوق الحضاري والاقتصادي الأوربي من جهة ومبدأ القوة العسكرية من جهة أخرى، هما اللذان مارستهما دول أوروبا على الدولة العثمانية والبلاد العربية، وفارس وشبه القارة الهندية، وحتى تكتمل الرؤية للقارئ من خلال هذه الأحداث التي بقدر ما عاشتها الدولة العثمانية في عصرها، بقدر ما عانتها الجزائر التي عايشت الكثير من ويلات أحداث ومشاكل الدول الإستعمارية وفي مقدمتها فرنسا التي واجهتها الجزائر منذ غزوها لها عام 1830م.

واقع دول أوروبا ونظرتها المستقبلية خلال القرن (19م - 13هـ):

مع نهاية القرن 18م أخت الدول الأوربية عهد الانقلابات السياسية والثورات الداخلية كالثورة الفرنسية عام 1789م، التي تبعها التطور والتقدم الاقتصادي والإجتماعي جراء حركة التنوير، لتدخل وتعيش هذه الدول الأوربية خلال فترة القرن 19م عصرا إتسم بالهيمنة والسيطرة السياسية، والتفوق الاقتصادي والقوة العسكرية، ونتائجها على حساب الشعوب والدول خارج حدودها ومجالها الجغرافي، الأمر الذي مكنها فيما بعد من تطبيق مشاريعها الإستعمارية بالسيطرة والتحكم في مصائر وإمكانات الأمم والشعوب.

وساعد إنعقاد المؤتمرات والإتفاقيات في إعادة الوفاق الأوربي والتفكير في إعادة بناء نفسها -أوروبا- في إطار تطبيق سياسة الأنظمة الحاكمة، وضمان مصالح دولها الكبرى بعد نتائج إنحزم نابليون في واترلو WATERLOO عام 1815م، والعمل على إعادة وبناء خريطة أوروبا من جديد إبتداء من إقرار سياسة التوازن الدولي جراء المعاهدات والإتفاقيات بعد نهاية حروب (لويس الرابع عشر)، منها معاهدة أوترخت 1713م، ورستان 1714م.

وقد رسخ كل من مؤتمر فيينا (1815م) ولقاء إيكس لاشايل (1818م) وبروتوكولات لندن (1820م)، المحافظة على مصالح الدول الأوربية الكبرى "إنجلترا، النمسا، روسيا وفرنسا" وبذلك أصبح التوازن الدولي الذي

يهدف إلى حفظ السلام ويحد من نشوب الحرب ولا يسمح لأية دولة من الدول الأوروبية أن تستحوذ وتنفرد بعد انتصاراتها في أوروبا على المزيد من التوسع في المستعمرات، ورسم إستراتيجياتها الهامة عالميا.

فقد كانت دولة فرنسا خلال هذه الظروف في عهد لويس الثامن عشر (1814م - 1824م) تتأرجح حول إتحاهين إثنين:

الأول: ساحت على الملكية وإعتبارها نموذجاً للفضائح كهزيمة فرنسا في واترلو ومن ثمة أصبحت غير قادرة على ملائمة ومسايرة مجتمع تسوده مبادئ المساواة.

الثاني: رافض للواقع المعاش والدستور السائد ومعاد لقانون الانتخابات لعام 1817م ومثل هذا الإتجاه الفئات المتعصبة للملكية. (1)

وأثناء فترة حكم شارل العاشر (1824م - 1830م)، إستمر التوتر في دولة فرنسا، بالرغم من أنها تحررت من وجود الجيوش الأجنبية على أراضيها "150.000" جندي تحت قيادة (ولنجتون الإنجليزي)، ودفع ديونها _تعويضاً للحرب_ بـ 700 مليون فرنك (2) بالإضافة إلى ما حققته فرنسا من تقدم وتطور في الميدان الإقتصادي بشكل كبير جراء سياسة محكمة لوزراء أكفاء وذوي درجة عالية في الميدان الإقتصادي نذكر منهم: "ريشليو Richelieu" و"دوسير De serre" و"دوكاز De cazex" و"فيليل Villéle".

لكن هؤلاء وما حققوه من نتائج جد معتبرة في الميدان السالف الذكر، لم يشفع ولم يخفف من نقمة وردود أفعال الشعب الفرنسي على نظام الملكية، وأصبحت دولة فرنسا مجبرة ومضطرة لسلك نظام جديد في أوروبا، هذا النظام الذي دعا إليه المستشار النمساوي الأمير (ميترنيخ) (3) والمتمثل في التوجهات الجديدة لسياسات الدول الأوروبية والخطوة المتبعة في العلاقات الدولية على المدى الطويل لها الحجة والمفضلة في أوروبا خلال القرن 19م هذا النظام الذي رحبت به الشعوب الأوروبية وأيدته بريطانيا.

ونظراً لظروف القرن 19م تعتبر سياسة (ميترنيخ) المتمثلة في التوازن الدولي قد أحلت السلام لدول أوروبا لفترة زمنية تقارب الأربعين سنة، فكان بحق إنجازاً عظيماً لصالح أوروبا خلال هذا القرن ويعتبر (ميترنيخ) المهندس والمعماري لأوروبا الجديدة. (4)

وهكذا عاشت فرنسا أحداثا وتطورات أثناء تطبيقها للنظام الجديد، هذا النظام الذي إنعكس على حالة وأوضاع دولة الجزائر أثناء فترة (الداي حسين) ونهايتها، وفي فترة جهاد (الأمير عبد القادر) ومشروع دولته الحديثة، ونفيه خارج الجزائر، ومسار الثورات الشعبية الجزائرية بعد 1848م.

* أوضاع الدولة العثمانية خلال القرن 18م .

ومن خلال أوضاع أوروبا خلال القرن 19م، وما أفرزته من تطورات وتحولات عميقة جعلت أوروبا تحتل الصدارة وتنفرد بالسيادة العالمية مهيمنة ومتحكمة في خيارات وإمكانات ومقدرات الشعوب الأخرى في القسم الجنوبي على الخصوص إرتأيت في المقابل أن أعرج على معالجة أوضاع الدولة العثمانية باعتبارها رائدة العالم الشرقي الإسلامي والجمال الحضاري الذي تنتمي إليه الدولة الجزائرية قبل جهاد وطموحات ومشاريع الأمير عبد القادر الجزائري.

وبحلول القرن 19م وصلت الدولة العثمانية في مسار تطورها التاريخي والحضاري إلى وضع سياسي وإجتماعي وإقتصادي متأزم وخطير على مستقبلها ومستقبل الأقطار العربية والإسلامية التابعة لها، جراء الضعف والتراجع الذي ساد أقطار الدولة آنذاك، وحتى العاصمة "إستانبول" لم تكن في أحسن وضع عن باقي أقاليم الإمبراطورية. هذه الأخيرة التي كانت تعتبر وتمثل ممتلكات واسعة تابعة سياسيا وحضاريا للدولة العثمانية قد تراجعت وتخلت عنها وإضطرت إلى توقيع معاهدة مع روسيا عام () تعرف بمعاهدة "باساروفيتش" traite de Passarowitz ومن نتائجها تنازلات أخرى أجبروا على تقديمها من خلال معاهدة "كوجوك كينارجي" سنة (1774م) - 1188هـ).

ونظرا للشروط والقيود التي فرضت على الدولة العثمانية في هذه المعاهدة، سقط وتحطم وجه الإمبراطورية العثمانية التي كانت فيما سبق تمثل القوة والتماسك والوحدة غير خاضعة للضغوطات الأجنبية، والقابلة للهزيمة والتراجع والتخلي، فكان لذلك أثر واضح في التوازن العثماني - الأوروبي الذي إستمر لفترات طويلة من الزمن. (5)

وبفعل تلك التطورات والأحداث التي عاشتها الخلافة العثمانية قبل حلول القرن 19م تحولت وإنجرت مرة أخرى إلى مسألة معقدة وقضية شائكة في ظل مشاريع ومخططات الدول الأوروبية الكبرى التي أشرنا إليها سابقا،

وأصبحت تشكل معضلة ونقطة الفصل السياسية منها ومؤثرة في العلاقات الدولية من جهة ومتحكمة في موازينها.

وطبع هذا الوضع في الفترة التي أفرز وأحدث أزمة متعددة الجوانب والمظاهر كنتائج إنعكاساتها الخارجية التي تعرف "بالمسألة الشرقية" التي ظهرت نتيجة الضعف الإقتصادي والعسكري الذي ساد في العقود الأخيرة من القرن 18م الدولة العثمانية وأقاليمها التي عجزت عن مواجهة الخطر الأجنبي الأوروبي ولم تواكب أوروبا الحديثة.

فما كان على الدولة العثمانية إلا أن أجبرت وأضطرت للإنتقال إلى مرحلة جديدة عرفت بإندماج الدولة العثمانية في الهيئة الإقتصادية الأوروبية في الوقت الذي وصلت فيه الدول الأوروبية إلى تراكم رأس المال ووفرته، والخبرة الفنية في الإقتصاد وتسييره وبفعل التبعية التي إنجر عنها إنتشار الفساد والفوضى في الإنكشارية التي تمردت بفعل أعمال وتصرفات القوى العسكرية والولاء في الأقاليم لصالحهم على حساب حاجيات ومتطلبات المحكومين إضافة إلى السيطرة والتحكم في الجهاز الإقتصادي من طرف الأقليات الأوروبية كاليونانيين والأرمن والصرب Serbes, Armeniens ودورهم في ربط الدولة العثمانية بنظام الإقتصاد الرأسمالي الأوروبي، نتج عنه إنتقال إمتيازات الدولة إلى مكاسب شخصية نفعية ووضع إمكاناتها ومقدراتها تحت سيطرة مسؤولي الدوائر المالية الأوروبية، الأمر الذي إنعكس في مواقف الدول الأوروبية وإتجاهات سياساتهم من الدولة العثمانية. (6)

تلك المواقف السياسية الأوروبية تجاه الدولة العثمانية "الباب العالي" هي التي إصطلح على تسميتها بـ "المسألة الشرقية" وأصبح هذا المصطلح متداولاً ومتعارفاً عليه في الإجتماعات والمؤتمرات واللقاءات لدى الساسة الأوروبيين منذ عقد مؤتمر (فيرونا) 1822م.

فهو يعبر عن الواقع والجو السياسي نتيجة الضعف والإنحلال العثماني والتكالب الأوروبي من أجل الإستحواذ على أجزاء من أراضيها وبسط نفوذها في ثوب الحماية على رعاياها.

إن المسألة الشرقية عامل سياسي محوري يحدد من خلالها كما أسلفنا سياسات وإتجاهات الدول الأوروبية إزاء الإمبراطورية العثمانية، كانت الرغبة الملحة لديها الطرد النهائي للعثمانيين من الأقاليم والولايات التابعة لها في قارتهم بهدف تصفية وجودها منها وإزالة كيانها عنها، غير أن هذه التصفية لم تحدد لها الفترة الملائمة لتنفيذ خطة

التصفية وإزالة الكيان العثماني منها وهو ما جعل هذه المسألة قضية سياسية لدى الدول الأوروبية ونظرتها لإنهاء الوجود العثماني بصفة شاملة من قارتها. (7)

ولتوضيح الرؤية من خلال تلك الرؤى بالنسبة للدول الأوروبية فقد إتصفت سياسة كل من (روسيا والنمسا)، في إطار ما يسمى بالمسألة الشرقية، بالتوسع والاندفاع العسكري على حساب الإمتيازات والممتلكات التابعة للدولة العثمانية في مناطق (البحر الأسود والقوقاز والبلقان) لذلك تكفل آل (هابسبورغ) من دور الدفاع عن قارة أوروبا ضد الوجود والخطر العثماني(8) وتحولوا إلى قوة ضاربة لمواجهة وإبعاد التحرش والتهديد العثماني عن البحر والعمل على إضعاف هذا التهديد في أقاليم كل من (البوسنة والهرسك والصرب) تارة عن طريق شن الحروب عليها وتارة أخرى بواسطة عقد المعاهدات، وبعد إقطاع إقليمي البوسنة والهرسك من الدولة العثمانية عام (1878م) أصبحت سياسة الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية العمل على السيطرة والتحكم في مصالحها الاقتصادية عن طريق المؤتمرات الدولية المنعقدة، الأمر الذي دفع بحكام (فيينا) إلى العمل والحرص على إبعاد النفوذ الروسي بالبلقان عن المنطقتين العثمانيتين "مصب نهر الدانوب" على البحر الأسود، حيث تنتهي خطوط الملاحة النهرية في وسط أوروبا، وميناء سالونيك المنفذ البحري لمنتجات النمسا نحو الشرق (9) حيث كان حكام فيينا يعتبرونها المجالين الحيويين لإمبراطوريتهم.

وإلى جانب النمسا كانت روسيا التي أصبحت العدو التاريخي والتقليدي للدولة العثمانية منذ القرن 17م، على إثر سياسة التوسع التي إنتهجها كل من (بطرس الأكبر) (1682م - 1725م) وكاترين الثانية (1762م - 1796م) إذ إعتبر قياصرة روسيا أنفسهم ورثة حقيقيين للدولة البيزنطية وعليه يحق لهم في نظرهم إسترجاع (القسطنطينية) مقر الكنسية (الأرثوذكسية) من العثمانيين وبالتالي يجعلهم مؤهلين للدفاع وحماية حقوق (الأرثوذكس) التابعين لدولتهم. وإذا كان الموقف الروسي من العثمانيين قد قام على خلفية تاريخية، نجده في خضم هذه الأحداث قد تحول وإعتمد في سياسته على إستراتيجية طويلة المدى أصبحت مشروعا محققا نتيجة المكاسب والإنتصارات المحققة من طرف الجيش الروسي خلال حروب عدة مع الدولة العثمانية منها:

الحرب الأولى (1768م - 1774م): بإستلاء روسيا على مناطق (القوقاز وكوبان، وشبه جزيرة القرم) إستفادت على حق إبحار ومرور سفنها عبر مضيق كل من (البوسفور والدردنيل) وأصبح لها شرعية الحماية

الروسية للأرثوذكس المتواحد في الدولة العثمانية وذلك بعد إنتصارها عليها التي إنتهت بمعاهدة (كوتشوك كينارجي) بتاريخ (22. 07. 1774م).

أما في الحرب الثانية (1788م - 1792م): فقد تمكنت روسيا من بسط سيادتها على سواحل (البحر الأسود) وأسست كنيسة روسية بالقسطنطينية بعد تخلي العثمانيين عن حقهم التاريخي بشبه جزيرة القرم، وهو ما اعتبرته روسيا إقرارا وإثباتا قانونيا بحق حمايتها (للأرثوذكس) العثمانيين كما أسلفناه وتوقفت هذه الحرب عن طريق معاهدة "جاسي jassy". (10)

الحرب الثالثة 1827م - 1829م:

في هذه الحرب أحرزت كاترين الثانية على حق الملاحة لسفنها الحربية عبر المضائق وضمنت لروسيا الحقوق التاريخية في مصب الدانوب ومدخل إقليم القوقاز واليونان.

وبفعل الإنتصارات التي حققتها روسيا على الدولة العثمانية من خلال الحروب السالفة الذكر تكون قد حرصت على تنفيذ مبادئ المؤتمرات الأوربية (1815م - 1820م) التي تنص وتقر على تطبيق وإحترام الشريعة الدولية الرامية والمهادفة إلى المحافظة على حقوق الدول والولايات في بسط سيادتها على رعاياها، في الوقت التي كانت هذه المقررات بالنسبة لقياصرة روسيا تحد من توسعهم في الدولة العثمانية، وعليه فهي تعارض سياسة مناصرتهم للمطالب القومية لسكان البلقان التي تشترك مع روسيا في الأرومة السلافية هذا ولم يضع حدا للحروب الروسية على الدولة العثمانية إلا معاهدة أدنة بتاريخ 14 سبتمبر 1829م. (11)

ونتيجة لما حققته هذه الحروب، عملت روسيا على تحسين وتنسيق سياستها مع الكثير من الدول الأوربية لا لشيء سوى من أجل تحقيق إمتيازات ومكاسب إضافية على حساب وضع الدولة العثمانية المتصف بالضعف والتقهقر، إلى حد التخلي عن بعض الأقاليم التابعة لها تاريخيا، وهكذا تم عقد معاهدة (تلسيت tilsit) سنة (1807م) بين (نابليون بوناپرت وقيصر روسيا)، الذي أصبح طرفا فاعلا ومؤثرا في سياسة الوفاق الأوربي، وعضوا بارزا في (الحلف المقدس) سنة (1814م).

ومن جهة أخرى شجعت روسيا الميول القومية للعناصر (السلافية بالبلقان) والترويج لها تحت غطاء الجامعة السلافية التي تشترك وتتماشى أهدافها مع سياسة روسيا التوسعية ونتيجة لهذه المواقف أصبحت روسيا طرفا مؤثرا

في الثورة التي قام بها الصرب على الدولة العثمانية سنتي 1804م و1815م بقيادة (جورج قارة) وحليفها في الحرب التي شنها اليونانيون على العثمانيين من أجل الانفصال والإستقلال عن الدولة العثمانية. (12)

هذه الحرب التي بدأت بحركة عصيان داخلية محدودة عام 1812م لتنتقل إلى ثورة عارمة وشاملة سنتي 1821م و1827م مدعومة بالمساعدة والدعم المادي والمعنوي من طرف الدول الأوروبية وشعوبها وكان لهذا الدعم نتائج وخيمة على الدولة العثمانية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة فيما بعد، ترى كيف كان ذلك؟

وجدت التنظيمات السرية اليونانية مثل جمعية فيليك هليزيا سنة 1812م و(اتحاد أصدقاء اليونان) سنة 1824م والأنصار والمؤيدين، فكانت عصابات مناهضة للعثمانيين تزامنت مع تمرد (علي باشا) حاكم (يانينا janina) سنة 1824م على السلطة العثمانية فرصة سانحة لإشعال الثورة، عندها أعلن القديس (باتراس) رفض طاعته للباب العالي في 25 مارس 1821م وقام الثوار اليونانيون بالثورة واكتسحوا جزيرة (المورة) معلنين إستقلال اليونان بالمدرج الإغريقي (إبيدور Epidaure) في جانفي 1822م، (13) الأمر الذي دفع بالسلطان العثماني إلى طلب المساعدة اكاملة من (محمد علي) والي مصر والعون بالإمدادات البحرية من الولايات من شمال إفريقيا من بينها الجزائر التي تحطم معظم وحدات أسطولها في هذه الفترة نتيجة تدخل الدول الأوروبية ومساعدتها للمعركة التي أُلحقت الهزيمة بالعثمانيين في نافارين والتي تعرف بإسم معركة (نافارين) في 20 أكتوبر 1827م ونتج عن هذه الخسارة في المعركة الحصار الإقتصادي والسياسي الذي فرض على الجزائر من هذا التاريخ حتى تاريخ غزو فرنسا لها عام 1830م. (14)

* التنافس الفرنسي البريطاني على ممتلكات الدولة العثمانية.

كانت سياسة كل من بريطانيا وفرنسا نحو الدولة العثمانية في إطار المسألة الشرقية، غير معتمدة على القوة العسكرية فقط، بل كانت تقوم على سياسة ما يعرف بفرض المعاهدات والعمل على التوسع في كسب الإمتيازات، والحصول على المكاسب المالية والإقتصادية خاصة ما يتصل بالمبادلات التجارية وهو ما تأثرت به فرنسا وبريطانيا من ناحية تقاليدهما.

كان لفرنسا وضع مميز في الدولة العثمانية نتيجة إمتيازات خاصة إنفردت بها عن باقي الدول الأخرى، المتمثلة في العلاقات والحلف المشترك بين (سليمان القانوني وفرنسوا الأول) ضد العدو المشترك (شار لكان) عام

1535م، هذا التعاون بينهما تحلر فيما بعد إلى مخطط طموح أثمر وتطور نتيجة الأهداف والخطط التوسعية (لنابليون بونابرت) وأصبح بعد ذلك سياسة فرنسية مدروسة ومحكمة تقوم على التعامل الإيجابي مع (محمد علي) حاكم ولاية مصر، ومحاولة فرض السيطرة الفرنسية على منطقة البحر المتوسط، وجلب أصدقاء وحلفاء لها منهم المواردنة بلبنان، ومثلما كان لليونان مناصرين لثورتها ضد الدولة العثمانية، هاهي سياسة فرنسا في خضم هذه الأحداث، أصبح لها أنصار وأتباع من أغلبية عامة الشعب الفرنسي ووفاء للتراث الحضاري الإغريقي، ناصر سياستها أدباء وشعراء أمثال: (شاتوبريان، وفكتور هوجو والرسام دولاكورا والجنرال فيفر).

وإلى جانب فرنسا وما حققته من إمتيازات، نجد بريطانيا هي الأخرى قد إستفادت من خلال تعاملاتها مع الدولة العثمانية، على قدم المساواة مع فرنسا، في عهد الملكة (إليزابيث الأولى) عام 1570م فتحصلت بريطانيا على الإمتيازات المخولة لشركة (الليفانت الإنجليزية) التي بفضلها تحولت إلى وضع متميز في التعامل مع الباب العالي. غير أن هذا المسعى لم يصل إلى مبتغاه، نظرا للتطورات والأحداث التي أقرتها المقررات الأوربية نفسها، التي تحول الرأي العام البريطاني إلى المناصرة والوقوف بجانب مطالب الشعوب والأقليات التابعة للدولة العثمانية، ولهذا نجد بريطانيا قد سارعت لتغيير سياستها بإندفاعها للمشاركة بفعالية حاسمة في بحريات معركة نافارين 1827م ومؤتمر برلين 1878م. (15)

وتزايد التغافل والتدخل الأجنبي المتمثل في الدولتين الفرنسية والبريطانية، ضعفت الدولة العثمانية وتحولت الإمتيازات من روابط صداقة وعلاقة تعاون إلى درجة حقوق تاريخية مكتسبة يصعب التنازل والتخلي عنها وبفعل الأوضاع التي سادت في البلقان وما لحق بها من إمتيازات ومكاسب روسية على حساب ممتلكات الدولة العثمانية مما دفع حكام ومسؤولي الدولتين الرئيسية والبريطانية إلى تغيير سياستها تجاه الدولة العثمانية حيث إنصب إهتمام وطمع الدولتين في الحصول على مكاسب أرضية أخرى في الأقاليم والأيلات التابعة للدولة العثمانية كمصر والشام والجزائر ثم العمل على محاربة طموحات وأطماع دولة النمسا في البلقان من جهة وأطماع روسيا في المضائق من جهة أخرى. (16)

معركة نافارين وإنعكاساتها على الدولة العثمانية والبلاد العربية.

تعتبر معركة نافارين إمتحانا للدول الأوربية (روسيا، فرنسا، بريطانيا) التي تشترك أهدافها في المصالح الحيوية في الدولة العثمانية، فحددت مواقفها وفق مصالحها، وفي إجتماع (لندن) بتاريخ 6 جويلية 1827م تشكل حلف ثلاثي يضم (إنجلترا، فرنسا، روسيا) ونصب نفسه طرفا في المسألة اليونانية، الأمر الذي سمح له بإرغام السلطان العثماني على وضع حد لنشاطه الحربي ببلاد الإغريق، ومنحها الإستقلال. وكان الشعراء والأدباء المناصرين لهذه الأحداث مواقف مناصرة لثورة اليونان أمثال (بايرون).

وتطبيقا لنص بروتوكول لندن بتاريخ 07 أكتوبر 1827م أعطيت قيادة الأسطول الحربي التابع لكل من فرنسا وروسيا وبريطانيا للأدميرال البريطاني (كورد نغتون Cordington) (17) وواجه هذا الأسطول الصليبي في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر من نفس السنة الأسطول الإسلامي (العثماني والمصري والجزائري) حسب ما أكده الكثير من المؤرخين، وبعد حوالي أربع ساعات من المواجهة الحربية بتاريخ 20 أكتوبر 1827م إنتهت هذه المواجهة بتخطيم جزء كبير من سفن الأسطول الإسلامي، وسقوط حوالي ستة آلاف جندي في ساحة المعركة وفي الجهة المقابلة هلك حوالي ألف جندي مرتزق، وتحطم العديد من السفن الحربية للأسطول الصليبي وبقدر ما يهمننا ويؤسفنا إنتزام الأسطول العثماني والمصري فحزننا أشد وأعظم على خسارة الجزائر لأسطولها الذي كانت له مبررات وظروف أقرها له التاريخ منها وضع الدولة الجزائرية في الفترة الزمنية نفسها وعدم وجود حليف ومناصر ومساعد له مثل شعب اليونان وشعوب البلقان التي وقفت إلى جانبها الدول الأوربية السالفة الذكر في صراعهم من أجل الانفصال والإستقلال (18) ومن جهة أخرى بعد المسافة وما إنجر عنها من إتهاك قوة الجيش ومستلزماته كل ذلك وغيره أثر على معنويات وقوة الجيش الجزائري أثناء الغزو الفرنسي للجزائر هذا الجيش الذي يشهد له خلال القرن 16م و17م بريادته وإستماتته في الدفاع عن دول أوربا من خطر قراصنة البحر المتوسط والتي ظلت في مأمن بفضل الأسطول الجزائري.

لقد أفرزت وأوجدت معركة نافارين وضعاً دولياً سمح للدولة القيصرية بإطلاق يدها في الدولة العثمانية لجني ثمار مشروعها التوسعي على حساب ممتلكات الإمبراطورية العثمانية لقد تحددت وإتضحت معالم وأهداف هذا المشروع في معاهدة (أدرنة) سنة 1829م من جهة وفرصة إستفحال المد القومي بدول البلقان وإمتداد هذا المد

"للمطالبة بالإستقلال" إلى قوميات أخرى مثل الصرب التي تأثرت بالماضي التاريخي ومساندة روسيا لها بالإضافة إلى دور الكنيسة الأرثوذكسية في التوجيه والنصح بالإنفصال النهائي عن الإمبراطورية العثمانية.

أوضحت معركة نافارين الدور العملي والسياسي لمحمد علي باشا في تسير شؤون الدولة العثمانية ومدى قدرته على التأثير في مسار ومعطيات الأحداث الدولية بمنطقة الشرق.

وضعت هذه المعركة حداً نهائياً (للحلف المقدس La Sainte Alliance) نتائج مؤتمر (فيينا) سنة 1815م وأصبح نظام (ميترنيخ) هو أساس السياسة الأوروبية في العلاقات الدولية وعلى هذا الأساس لم يصبح للشرعية الدولية مكانة تذكر على الأمل والأمان القومي وفي نفس الوقت طموحات ومطالب الشعوب قبل مصالح الدول وهو ما أمكن على إحداث التغيير بالنسبة للأوضاع السياسية السائدة بين الدول الأوروبية.

ونتيجة للتطورات التي حدثت في مواقف الدول الأوروبية أمكن إعتبار المسألة الشرقية ذاب طابع دولي يزيل ويحد القطب الثنائي بين الدولة العثمانية ودولة من الدول الأوروبية، خاصة بعد توسع (النمسا) في البلقان الذي نتج عنه ردة فعل وقلق من طرف (بريطانيا وفرنسا) كما أصبح العداء والخلاف الروسي العثماني مثار (19) مخاوف الدول الأوروبية بصفة عامة وفرنسا وبريطانيا بصفة خاصة وهو ما أفرز الخلاف بينهم في كيفية التعامل مع الرجل المريض.

لقد خلاص هذا التباين الواضح بالنسبة لمواقف الدول الأوروبية جميعها تجاه الدولة العثمانية مع نهاية القرن 18م ومستهل القرن 19م، إلى إحداث خلل وتضارب في المصالح لكل دولة من الدول الأوروبية، واشتد هذا الخلاف في الرؤى بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا كيف ذلك؟

معارضة فرنسا وبريطانيا السياسة الروسية إزاء العثمانيين التي كانت تركز على التوسع العسكري هادفة الوصول إلى المضائق والبحار الدافئة وعذرهم في ذلك تكون خطر على التبادل التجاري، وتحدد المواصلات الدولية التي تربط الدول الأوروبية بالهند وبلدان الشرق الأقصى. وبالتالي يصبح شرق أوروبا وشبه جزيرة البلقان منطقة حماية ووصاية روسية في إطار جامعة الشعوب السلافية كما أوضحناه سابقاً وهو ما نتج عنه إحتلال في التوازن الدولي. (20)

وعلى إثر الأوضاع المزرية التي وصلت إليها الدولة العثمانية بعد حصول روسيا على إمتيازات إستراتيجية كجعل المضائق تحت نفوذها، عن طريق معاهدي (بونخارست) عام 1812م و(أدرنة) عام 1892م مما دفع السلطان العثماني عبد المجيد لطلب المساعدة والتدخل الفعلي الفرنسي البريطاني، وهكذا دخلا إلى جانبها في حرب (القرم) 1853م و1857م مندفعين نحو المضائق بقطع بحرية معلنين الحرب في مارس 1845م بعد فشل ماعى الدولة النمساوية في التوسط لإزالة الخلاف ونشرب الحرب هذه الحرب التي تدكن فيها الجيش الثلاثي الوصول إلى جزيرة القرم وتحقيق الإنتصار على الجيش الروسي في معركة سيياستوبول المعروفة بقساوة الطبيعة وإنتشار الأوبئة الخطيرة كالكوليرا وهو ما دفع بروسيا إلى الإستسلام والإنسحاب من الدولة العثمانية إثر معاهدة باريس بتاريخ 30 مارس 1856م. (21)

وبما زال الخطر عن الإمبراطورية العثمانية وأصبحت الملاحة في نهر (الدانوب) حرة أمام السفن بما فيها سفن الدولتين الفرنسية والبريطانية وأقرت المعاهدة بان يكون (البحر الأسود) منطقة محايدة وحق رعاية الباب العالي لرعاياه المسيحيين. (22) بإعتبار حرب القرم محاولة لصالح الدولة العثمانية وإنقاذها من الواقع المتردي الذي تعيشه جراء صراعها مع روسيا فكان لها صدى كبير في البلاد العربية والإسلامية إضافة إلى توازن وتوافق المصالح في الحرب بين الحلفاء الثلاث الذي دام سبع سنين وهو ما عبرت عنه بعض الكتابات الشعبية بواسطة قصائد مدائحية وأشعار شعبية محلية في مختلف البلدان العربية والإسلامية ومنها قصيدة شعبية جزائرية عبر فيها صاحبها عن تأييده للسلطان العثماني بمايلي:

أدعو بالنصر لأمة المجاهدين ** الله ينصر أمة شارق الأنوار
أنصر علام عبدك أمير المؤمنين ** عبد المجيد ناصر دين المختار
أنت صاحب الأمانة ** وأنت خليفة المجد
بالله والرسول أمتنا ** وبطاعة الأمير المرشد (23)

الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للبلاد العربية من القرن 18م حتى مستهل القرن 20م

إن الدساتير والقوانين والمراسيم الإجرائية التي عملت بها الخلافة العثمانية في إستانبول وإقليمي الأناضول والروملي الرئيسيين خضعت لها البلاد العربية والإسلامية التابعة لها الأمر الذي جعلها تتأثر في حياتها الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والفكرية، بالحياة السائدة والمتنشرة في المدن العثمانية وعلى رأسها إستانبول ونظرا لهذه التبعية الإدارية والسياسية عاشت شعوب البلاد العربية والإسلامية أوضاعها في نهاية القرن 18م ومستهل القرن 20م ومرد ذلك - إلى التطور التاريخي للكثير من الهياكل والمؤسسات الرسمية وهيكلها التي ظلت ترسم وتشكل الأطر المنظمة والبنية التحتية للشعوب العربية والإسلامية التابعة سياسيا وإداريا لها. يعود فرض حياة الملل ونظام الطوائف في تعامل الدولة العثمانية مع رعاياها إلى المجتمع العربي والإسلامي الذي كان مثله مثل مجتمع بالشرق العربي الذي يقوم على طوائف دينية مختلفة من "مسلمين ومسيحيين ويهود" ومجتمع متعدد الأعراق من "أتراك وإغريق وأرمن وعرب وأكراد وألبان وصرب" حيث كان لكل فرقة أو طائفة نوع من الإستقلال الذاتي، هذه الإستقلالية قد تسمح لها بالتمايز ويؤكد إرتباطها بالسلطة المركزية.

وفي خضم هذا التميز الديني والعرقي نشطت وغت جماعة الطوائف وأصحاب الحرف والمهن والموظفين وأدى هذا الوضع إلى إصدار قانون إجتماعي يخضع له العامة بإعتباره يوحد الوظائف بين المجتمع وكذا مهام الدولة من جهة ويحافظ على صلاحيات الوظائف به ويحقق بعض الإمتيازات للأفراد التي تسد لها الأعمال الإدارية والعسكرية. (24)

وطبقا لهذا النظام السائد عبر الإيالات العربية والإسلامية، أصبحت مجتمعاتها توصف بالرعية التابعة سياسيا وإداريا للدولة العثمانية، فهذه المجتمعات كانت مجبرة على تقبل التوجيهات من السلطة المركزية، ومنصاعة لأوامر السلطان وعلى هذا النحو تقوم الرعية بوفرة الإنتاج والمساهمة في الجباية لحساب وفائدة الولاية المحلية والباب العالي.

وبهذا الوضع المحكم القائم على إحداث المكاسب والإمتيازات، والحفاظ على إستقرار الأوضاع وضمان الأمن، تمكنت الدولة العثمانية من خلق هذا التوازن والإنسجام بين السلطة المركزية بإستانبول "صلاحيات السلطان" وسلطة الولاية المحلية "حكام الأقاليم" وما يلاحظ في هذا الشأن أن السلطة المحلية تقوم وتعتمد بالدرجة الأولى على قوة الجيش بصفتها الحامية الشرعية للدولة، وكذا طبقة المجتمع، المتكونة من الموظفين

الساميين وشيوخ القبيلة وأعيانها وتجارها، وعلمائها. بالرجوع إلى الوضع الاجتماعي الذي عاشته البلاد العربية والإسلامية التابعة للدولة العثمانية، نجد هذا الوضع قد ارتبط بالوضع الاقتصادي ونظامه، الذي يستند إلى من يخدم ويشغل الأرض وليس إلى ملكيتها، وهذا الإقرار يرجع إلى العمل المتوارث في هذا الميدان من عهد (المماليك) وكذلك من خلال قوانين أحدثتها الدولة العثمانية منذ حلول القرن 16م وعليه فقد حافظ هذا الوضع على وجوده واستمراره كونه يقوم على أسس -علاقات- إقطاعية كرسها وأوجدتها إستغلال (الصباغية) لأراضي الميري الذي يخضع ويستند إلى إجراءات جبائية مثل "العشور والزكاة والجزية والعطاءات والمساهمات الإلزامية".... إلخ.

إن هذا الوضع وما لحق به من نشاط إقتصادي يواكب روح سياسة وتوجهات الساسة العثمانيين عبر الولايات والأقاليم، إذ نجد هذا النشاط يضمن ويلبي حاجات ومتطلبات الإدارة المحلية، والجنم في الريف والمدن، (25) كما يساير هذا النظام سياسة الفتح والتوسع العثماني وهو ما كان في بداية ظهور الدولة، غير أن هذا الوضع يمكن إعتباره غير ملائم ومتماش لضروريات وتأمين الوظائف للمجتمع، مع نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م منه نتيجة إختلال الإنسجام القائم على أداء المهام الاجتماعية أوضمان الوظائف الإقتصادية لأن قوة الجيش العثماني لم تعد في إستطاعتها ومقدورها إقرار نظام محكم وصارم.

وفي المقابل أصبحت الفئة المحلية الحاكمة غير قادرة وعاجزة على العمل بنظام التنفيذ والمتابعة في المدن والريف، والتأثير في المجتمع وهذا الوضع الخطير الذي وصل إليه جهاز السلطة بالدولة والطاغم الإداري المحلي، قد خلق وضعاً وحالة إتصفت بالإضطراب والفساد الاجتماعي، والتخلف الإقتصادي إلى درجة الجمود، وأصبحت الإدارة عبارة عن هياكل إدارية بقدر ما تهتم بمصالح الرعية وتأخذها مأخذ الجد فهي تعمل على تطبيق إجراءات تعسفية في حق الرعية، وتحافظ على إمتيازات المسؤول والحاكم بالمنطقة.

لذلك نجد البنية التحتية للمجتمع العربي والإسلامي في الدولة العثمانية بإختلاف وتعدد طوائفه قد تعرضت للتفكك والإنحلال في غياب قوتها العسكرية، وتدني وضعها المحلي وإختلال عامل موازين القوى الدولية، معطيات لا تساعد على بقائها وإستمرارها في الحياة.

وهذا ما ظهر وحدث خلال القرن 17م عندما حولت خطوط المواصلات للتجارة الدولية الأوروبية باتجاه مستعمراتها والعالم الجديد، عن البلاد العربية والإسلامية "مصر، بلاد الشام" (26) وأصبح إتصالها مع الشرق الأقصى والهند يمر عن طريق رأس الرجاء الصالح وليس الإسكندرية والسويس بمصر والبصرة بالعراق وحلب ودمشق مثلما كان سائدا ومعمولا به قبل الإكتشافات الجغرافية الحديثة.

إنعكس هذا الوضع الذي آلت إليه الدولة العثمانية خلال القرن 19م والذي كتب وعبر عنه أحمد أمين في الأقاليم العربية إلى تغييرات إجتماعية وإقتصادية عميقة نتج عنها ظهور فوارق وتمايز المقاطعات المحلية بالولايات عن الأقاليم المركزية للسلطة العثمانية والمتمثلة في ولايات الأناضول ومقاطعات الروميلي La roumelie (27) الأمر الذي ساعد على خلق وقيام حكومات محلية مستقلة بكيانها وأقاليم منفردة بتسيير شؤونها الداخلية يرأسها ويشرف عليها ولاية مستقلون بأموهرهم، وأمراء ومدراء محليون مستبدون ومتنفذون على مستوى أقاليمهم ومقاطعاتهم، أما إرتباطهم وعلاقتهم بالدولة العثمانية، فلا تتجاوز روابط تحالف وتعاون ثنائي مؤقت وولاء رسمي لسلطان الدولة العثمانية، بإستثناء "محمد علي باشا" (28) المنافس لها إلى درجة البديل عنها.

وأغلبية الحكام (29) في هذه الفترة يوصفون ويعرفون بالطغاة المستبدين في مقاطعاتهم وأقاليمهم العربية والإسلامية، لا لشيء سوى لإنعدام وضعف العلاقة مع السلطة المركزية بالباب العالي، فأصحاب الوظائف والفئات ذات الطابع التنفيذي محليا، لم تكن تستمد قوتها ونفوذها من المركز "إستانبول" جاعلة نفسها معقلا ومصدرا رئيسيا لذلك النفوذ.

ونتيجة الضعف والانحلال والإنحزام الذي حل بالدولة العثمانية المركزية والولايات العربية التابعة لها ونتيجة تزايد سيطرة ونفوذ الحكام المسؤولين عن شؤون الرعية بالمنطقة أو الأقاليم ومحاولاتهم الرامية إلى الانفصال والإستقلال عن السلطة المركزية كل ذلك وغيره من التطورات والأحداث التي عاشتها هذه الدولة أدى إلى تنامي أطماع وتكالب الدول الأوروبية في أقاليمها وولاياتها وبصفة خاصة (الجزائر ومصر والشام) (30) الشيء الذي فرض وأوجد وضعاً خاصاً ومميزاً في التعامل بينها وبين الدول الأوروبية التي تحولت إلى دول إستعمارية وإستيطانية فيما بعد فأصبحت تمثل الجانب العربي من المسألة الشرقية كان ذلك نتيجة تطورات القضية الجزائرية التي إنتهت بالغزو الفرنسي عام 1830م ثم الإحتلال الكلي.

خاتمة:

في الوقت الذي شهدت فيه الدولة العثمانية جمودا فكريا وإحطاطا حضاريا وتحلفا إجتماعيا لإتزاماتها بأنظمة القرون الوسطى عرفت أوروبا مع نهاية القرن 18م ومطلع القرن 19م نهاية الانقلابات السياسية والثورات الداخلية والتوجه نحو التقدم الاقتصادي والإجتماعي الذي كان قائمه عصر جديد، إتجه نحو موجة إستعمارية جديدة كانت الدولة العثمانية من الممتلكات التي كانت تتكالب عليها الدول الأوروبية ومنها روسيا، العدو التقليدي للدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا اللتان أقرتا تقسيم ممتلكات هذه الدولة المترامية الأطراف نظرا لمنافسة روسيا لهما في أخذ نصيبها من الدولة العثمانية. وما يمكن إستنتاجه من هذه المقارنة التاريخية التي ميزت فترة الصراع العثماني الأوربي خلال القرن 19م، نستنتج أن الدول الأوروبية المتكاثبة على الدولة العثمانية إستطاعت أن تجر الدول العربية والدولة العثمانية إلى مؤامرة نافارين بجنوب اليونان عام 1827م التي تم بموجبها قص بعض أطراف الدولة العثمانية في أوروبا الشرقية بإستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وإنضمامها إلى الحضيرة الأوروبية المسيحية. ودسائس الدول الأوروبية ومؤامراتها على الدولة العثمانية وإيالاتها تندرج في إطار الحرب الصليبية الحاقدة على الإسلام والمسلمين الممثلين في الدولة العثمانية التي تصدت لها في جبهة البلقان وشرق أوروبا عامة والمشرق العربي الإسلامي خاصة.

أما المغرب العربي الإسلامي فقد نابت عنها الجزائر في الجهاد والدفاع عن الإسلام والمسلمين والتصدي للحملات الصليبية التي إستهدفته بقيادة إسبانيا والبرتغال، وبذلك فقد إستحقت الجزائر في تلك الفترة حقيقة لقب المحروسة *Alger la Bien Gardee* وإسطنبول الصغرى ودار الجهاد. وفي مستهل القرن 19م إعتبرت فرنسا إنتصارها على الجزائر هو إنتصار للمسيحية بكاملها ولم يقف التآمر الأوربي عند هذا الحد فحسب بل نلاحظ فرنسا تدعم محمد علي والي مصر في تمرداته وتوسعاته على حساب الدولة العثمانية تحت ذرائع واهية نكمل في مشروع إنشاء دولة إسلامية كبرى، في حين أن البلاد العربية العثمانية كانت تعيش فترة جمود فكري ولم تشهد نهضة علمية وفكرية على غرار ما كانت تشهده أوروبا.

وما يمكن ملاحظته خلال القرن 19م أن البلاد العربية العثمانية قد عاشت فترة جمود فكري وحضاري ولم تشهد نهضة علمية وفكرية وإصلاحية على غرار ما كانت تشهده وتعيشه دول أوروبا.

البيبلوغرافيا:

- (1) هيربرت فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789م - 1950م) ترجمة أحمد نجيب هاشم، دار المعارف، 1958م، القاهرة، ص 200.
- (2) أ.ج. جرانث وهارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين 19م، 20م، (1789م - 1950م) ترجمة يوسف وفريد داغر، بيروت، باريس 1987م، ص 162.
- (3) مترینخ (كليمنس) 1773م - 1859م: رجل دولة نمساوي من كبار رجال السياسة في أوروبا قرن 19م. سفير بلاده في فرنسا ثم مستشار الإمبراطورية 1809م - 1848م. قام بدور خطير في مؤتمر فيينا 1815م، قاوم حركات التحرر في بلاده وفي أوروبا. (متجدد الأعلام ص 633).
- (4) هيربرت فيشر: المصدر السابق، ص 200.
- (5) Nitzkowitz, la sublime porte, in l'islam, d'hier à aujourd'hui, publié sous la direction de B.lewis, paris, bordas, 1981, pp. 315 - 336.
- (6) ليلى الضياغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق، سوريا مطبعة ابن حيان، 1982م، ص 239.
- (7) R. Mantran, histoire de la turquie, paris, p.u.f, 1985, pp. 101. 11.
- (8) الخطر العثماني الذي مد عاصمتهم "فيينا" مرتين متتاليتين، الأولى عام 1529م، والثانية 1673م.
- (9) أ.ج. جرانث وهارولد تمبرلي: المصدر السابق، ج 1، ص 401. 417.
- (10) أ.ج. جرانث وهارولد تمبرلي: ج 2، ص 3. 31.
- (11) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. مصر 1976م. ص 177. 200.
- (12) محمد كمال الدسوقي: نفسه، ص 294.
- (13) V.P. fleuriot de l'angle. l'affaire de navarin, autour de la journée du 20. 10. 1827. paris 1930.
- (14) لمعرفة المزيد عن تطورات ثورة اليونان ومعركة نافارين، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، معركة نافارين 1827م، "ورقات جزائرية"، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان 2000م، ص 351 - 370.
- (15) محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف القاهرة مصر، 1959م.
- (16) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، معركة نافارين، 1827م، م.س. ص 360.
- (17) أسندت قيادة السفن الحربية الخليفة، البالغ عددها 37 سفينة المجهزة بـ 1298 مدفعاً، إلى الأميرال الإنجليزي كورد نغتون.
- (18) N.nuy, la Bataille de navarin (1827), paris, 1870. p 201
- (19) أصبحت الدولة العثمانية تعرف بالرجل المريض، والذي نعتها بهذا الإسم والصفة، هو القيصر الروسي "نيقولا الأول" في لقاء بينه وبين رئيس وزراء بريطانيا "ألبردين" بأن الدولة العثمانية دولة ميته ولا يستطيع أن يبعث الحياة في الموتى، ويؤكد بأنه ليس له الثقة أن يستمر الجسم المعجوز في المحافظة على الحياة، لأنه منحل من جميع النواحي.

(20) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ج4، القرن 19م، ترجمة أمين فارس ومنير بعلبكي دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 1961م، ص.ص. 44. 45.

(21) جاء هذا التدخل بعد رفض قيصر روسيا يقولوا النزاع عن مطالبه ومكاسبه في الدولة العثمانية والكف عن دعاية حماية الرعايا الأرثوذكس العثمانيين، الذين يتجاوز عددهم عشرة ملايين نسمة، ومناصرة روسيا للقساوسة الأرثوذكس بالنسبة للأماكن المقدسة بفلسطين.

(22) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، 1977، بيروت - لبنان ص.ص. 261 - 284.

(23) الأبيات من قصيدة الشاعر الشعبي محمد بن إسماعيل.

(24) Mohammed. Ben chneb. La guerre de crimée et les Algériens in revue Africaine, t.51, 1907, p p. 171. 196.

(25) عبد الكريم رافق: الغرب والعثمانيون، (1516م - 1916م)، مكتبة الأطلس، دمشق، سوريا 1974م. ص 458. 464.

(26) نفسه: ص 470.

(27) عند تعرض أحمد أمين لوضع وحالة العالم الإسلامي، كتب قائلاً: <<...إن مركز الخلافة "الآستانة" مفكك منحل، والولايات العربية في مصر والشام والعراق والحجاز، متدهورة متزعزعة قد أمتأت نفسها توالي الإستبداد عليها... والسياسة فيها نزاع مستمر بين الأمراء، وكل أمير له حزبه، وكل حزب يترىص لانتزاعه، والبلاد ضائعة بينهم، والوالي لا يطيل الملك إلا ريثما يغتني، حتى أصبح إسم الحكومة والوالي والجندى مرعباً، مفزعاً مقروناً في النفوس بمعنى الظلم والتعسف، وعلى الحملة فقد كان العالم الإسلامي "إذ ذاك" شيخاً هزماً حطمت الحوادث، وأهكته ما أصابه من كوارث، وفساد نظام وإستبداد حكام وفوضى أحكام وحمول عام وإستسلام للقضاء والقدر...>>. للإطلاع أكثر: أحمد أمين. زعماء الإصلاح، لجنة التأليف الترجمة والنشر 1949م القاهرة - مصر ص 7. 8.

(28) س. نوسكي. تاريخ دفتار العربية الحديث، ترجمه عفيفة البستاني، دار التقدم موسكو الاتحاد السوفياتي، 1971م. ص 43.

(29) من الحكام المخلين نذكر: - حسين بن علي التركي بتونس (1705-1735م).

- أحمد القرمانلي بطرابلس "الغرب" (1711م - 1735م).

- أسعد باشا العظم آل إليه أمر ولاية دمشق (1743م - 1757م).

- علي بك تولى حكم شؤون مصر (1769م - 1772م).

- أحمد الجزائر مد نفوذه أطراف بلاد الشام حتى جبل لبنان (1775م - 1804م).

- البشير الشهابي وطّد حكمه على لبنان وكان عدواً لأحمد الجزائر وحليفاً لمحمد علي بمصر (1788م - 1839م).

- داود باشا المملوكي إستولى على العراق (1817م - 1831م).

(30) إدوارد جرجي وفيليب حتى: تاريخ العرب للطلول، ط3، ج2، دار الكشف، بيروت - لبنان 1961م، ص 458.